بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ



الحمد لله، والصلاة والسلام على خير خلق الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه.

أما بعد[1]:

فإن المتأمل في مسير الحركة الفكرية لدى «آل بغداد» يجدها تمر بمراحل عديدة سريعة؛ فتجد التقلبات الفكرية في الدولة سريعة جدًّا وجذرية جدًّا.

(1) فهذه المقالةُ من سلسلة مقالات بدأ فضيلته بكتابتها أثناء تواجده في دولة «ابن عوَّاد»، وقد صَدرت عن قناة «النَّصِيحَة» التليجرامية باسمِ: «مؤمن آل بغداد»، وهي ثلاث مقالات متتالية:

- «المَقَالَةُ الافتِتَاحِيَّة»: صَدرت بتاريخ: الثلاثاء 14 جمادى الآخر 1440 هـ - 19 فبراير 2019 م.

- «مَا عَلَى هَذَا بَايَعنَا»: صَدرت بتاريخ: الأربعاء 15 جمادى الآخر 1440 هـ - 20 فبراير 2019 م.

- «﴿**أَتَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ**﴾ صَدَقَ اللَّهُ وَكَذَبَت (صَحِيفَةُ النَّبَأ)»: صَدرت بتاريخ: السبت 18 جمادى الآخر 1440 هـ - 23 فبراير 2019 م. [النَّاشر: مؤسَّسة التراث العلمي].



كثير من أتباع البغدادي يجعلون دينهم وعقيدتهم تبعًا لهؤلاء الأمراء الجهلة، ولا تجدهم يعتقدون إلا ما تعتقده القيادة، وهم يتقلبون معها حيث تقلبت: فإذا أظهروا السنة مشوا على السنة، ثم إذا أظهروا الغلو قالوا: «ظهر الحق»، ثم إذا تراجعوا عنه قالوا: «الرجوع إلى الحق خير من التمادي في الباطل».

ولقد كانت المجالس تغلي بالخصومات في الدين؛ فيتنازعون في مسألة ما في العقيدة، وكل منهم يتعصب لرأي، ويا ليتهم يتعصبون للكتاب والسنة ومنهج السلف وكلام أهل العلم، بل كل منهم يستمسك بقوله مؤيِّدًا كلامه بقول بعض الأمراء الكبار، ويقول هذا منهج الدولة؛ فيرد عليه صاحبه ويتعصب للرأي الآخر ويقول له: «لا، أخطأت ليس هذا هو منهج الدولة، بل منهج الدولة كذا».

فعلى سبيل المثال: تلامذة الشيخ أبي بكر القحطاني رحمه الله ومُحِبُّوه يقولون مثلًا: «هكذا قال الشيخ القحطاني، وهو شرعي الدولة، وله لقاءات كثيرة بالخليفة»، والقحطاني نفسه -عفا الله عنه- كان يقول في كثير من المجالس ومنها مجلس أمامي وسمعتها بنفسي: «هذا قول الجماعة»، ويقول: «عرضنا هذا التأصيل على الإمامِ فأقرَّه».

بل من المضحك المبكي ما قاله أحد الأفاضل أمامي -وهو من طلبة العلم-: «أنا معي سند متصل إلى أمير المؤمنين بأنه لا يكفر العاذر إلا بعد إقامة الحجة»!

وأما أتباع التيار الآخر «تيار الغلو» فقد كانوا يَرُدُّون عليهم؛ فيقولون: «هذا إرجاء، وليس هو منهج الدولة، وقد قال عكس ذلك الشيخ أبو محمد فرقان، وهو وزير الإعلام ونائب الخليفة وعضو مجلس الشورى، والقحطاني لا يمثل الدولة، ولا يمثل إلا نفسه».

وإني أُشَبِّه منهج الدولة بصنم العجوة؛ فإن البغدادي وحاشيته إن رأوا مصلحة في منهج اتبعوه، ثم ما يلبثون أن يأكلوه ويتبعوا غيره إن رأوه أصلح منه.

تبرَّأ العدناني من تكفير الشعوب وأن الأصل في الناس الكفر، وأظهر أن الأصل فيهم الإسلام، ثم لما مات ختم «عبد الناصر» على أن الدولة لا تؤصل الإسلام في ديار الردة، ثم أُلغي هذا الكلام.

تتبرأ الدولة من الغلو، وتأبى أن تجعل الإعلام إلا في أيدي الغلاة، وهو -كما يقولون- واجهة الدولة.

لقد شهدت ساحة الجهاد التي أدارتها حكومة «آل بغداد» تطاحنًا فكريًا عنيفًا بين تيارات عديدة، واكب ذلك التطاحن من جهة القيادة سكوتًا طويلًا مريبًا لجميع الأطراف المتنازعة؛ فكل منهم يزعم أن الدولة على منهجه.

وسكوتهم هذا كان يحتمل أن القوم لم يكن لهم في محل النزاع عقيدة أصلًا، وهو ما صرح به أبو محمد فرقان نفسه في بعض المسائل، وخاصة التي كانت موضوع البيان الأول، وقد صرَّح بذلك أمام أحد أصحابي من طلبة العلم؛ فقال له: «ما هذا العاذر؟، أنا ما كنت أعرف هذه المسائل حتى وقت قريب».

لم يكن هذا عجيبًا؛ فالعلم لم يجمع عند أحد، ولكن العجيب حقًّا أن تكون القيادة جاهلة بمحل النزاع بين الإخوة، ثم تَدْرُس المسألة سريعًا، وتعتقد فيها اعتقادًا ما، ثم تُلزم به الناس، بل يأتي التصريح في بعض المراسلات أن البغدادي يعتبر من يخالف هذا البيان مرجئًا؛ كما جاء في رسالة العدناني إلى الشيخ أبي عبد الرحمن الزرقاوي -حفظه الله-.

ثم خرج التعميم الأول؛ فما زاد الأمر إلا ضبابية وتعتيمًا، وحاول أن يرضي جميع الأطراف.

ثم خرج التعميم الثاني، وكأن الأول كان تمهيدًا وتوطئة؛ حتى لا يفاجئوا الأمة بالغلو دفعة واحدة.

وقعت المحنة بكل من هو ضد غلو القيادة: فأقصي أبو بكر القحطاني، وهمش كعادته تركي البنعلي، وسجن أبو عبد البر الكويتي وأبو يعقوب المقدسي -رحمهم الله جميعًا-، وامتحن طلبة العلم في البيان بطريقة تقرب من امتحان المأمون لأهل السنة في خلق القرآن.

وقعت المناظرات والامتحانات.

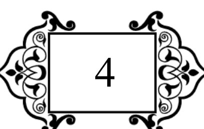
خضع لسلطان البدعة -أو قل: بدعة السلطان- أناس كثيرون؛ فنشروا التعميم ودانوا به.

لم يعد على المناصب إلا موافق لدين الملك أو ساكت عنه على الأقل.

أُلزمت جميع المكاتب الشرعية في الجيوش بتوزيع البيان على كافة الجنود، وكان من لا يلتزم بالأمر يُستدعى ويُساءل؛ كما حصل مع «سياف الجزَري» -مسؤول مكتب «حمص»- (فكَّ الله أسره): فقد بلغهم أنه لما أتاه التعميم لم يطبعه، بل وضعه في الدرج؛ فاستدعوه من «تدمر» إلى «الميادين».

قَدَّر الله أن يفحم بعض طلبة العلم أهل البدعة بين يدي البغدادي؛ فأظهر موافقة المشايخ، وولَّاهم المناصب الرفيعة في المملكة، وعزل أهل الغلو.

وهنا وجد أهل السنة متنفسًا، وتوهموا أن الرجل لم يكن على بدعة القوم، واعتذروا له بأعذار شتى: فمن قائل: «كان مصابًا»، ومن قائل: «حُجِب بسبب الظروف الأمنية»، ومن



قائل: «لم يطلع أصلًا على البيان البدعي»، ومن قائل: «كان في غيبوبة»، وهذه كلها تخرُّصات وتكهنات لا مستند لأحد بها، والواقع الأليم يكذب ذلك كله، والبغدادي أمام الله تعالى ثم أمامنا عليه كامل المسؤولية، وهذا الأصل الذي لا محيد عنه حتى يثبت العكس.

بل أثبتت مجريات الأحداث أنها لم تعْدُ مجرد تمثيلية تراجيدية، سكب البغدادي فيها بعض دموع الندم أمام المشايخ؛ لتهدئة الساحة؛ فقد كانت تغلي غليانًا عنيفًا.

حقًّا -أيها القارئ الكريم- لقد كان مشهدًا عجيبًا يوم الجمعة التي تلت خروج المشايخ من عند البغدادي، لقد كان مشهدًا مهيبًا عجيبًا حين رأينا جموع الملثمين تنتشر في ساحات «الميادين» إثر صلاة الجمعة، وخاصة في المساجد التي كان يُتوقع حدوث بلبلة فيها، تلك المساجد التي علا منابرها أهل البدع الذين كانوا يروجون البيان، نعم -أخي القارئ- إنهم هم الملثمون أنفسهم الذين طاردوا واعتقلوا وسجنوا من كان ضد البيان بالأمس.

ثم شنوا حملة اعتقالات واسعة لكل من كان على رأس المحنة، اعتقلوا أسيادهم الذين كانوا يأمرونهم بالأمس باعتقال أهل السنة على أنهم جهمية أو مرجئة، صاروا يعتقلون أسيادهم على أنهم تكفيريون خوارج، إنهم الأمنيون الملثمون، الذين وَضعوا اللثام على أعينهم؛ فلا يبصرون الهدى من الضلال، وضعوا اللثام على قلوبهم؛ فلا يعقلون حقًّا من باطل إلا ما يُؤمَرون به.

عُقِدَت بعد ذلك مناظرة بين طلبة العلمِ وغلاة الإعلام الذين يكفرون علماء الإسلام بين يدي المجرم السفاح «الحاج عبد الله».

لم يكن عجيبًا أن يظهروا أمامه أنهم يكفرون جملة من علماء المسلمين كالنووي رحمه الله، ولم يكن عجبًا أن يقولوا أمامه إنهم يكرهون هذا التغيير -أي: إلغاء البيان البدعي ونشر السلسلة

العلمية-، وإنما العجيب حقًّا أن «عبد الله» يتركهم بعد كل هذا على «ديوان الإعلام» شهورًا طويلة، حتى فضحهم الله فرفضوا التحاكم إلى قاضي الولاية؛ بحجة أنهم ديوان، والديوان أعلى من الناحية التنظيمية من «مركز القضاء»؛ فلا يكون تحاكمهم إلا إلى «اللجنة المفوضة»، ونحن وهم جميعًا نعلم أن اللجنة ليس فيها مؤهل للحكم بين الصبيان؛ للجهل المعروف عنهم، ولكنها المراوغة والتملص من التحاكم إلى الشرع.

وثارت في الولاية ضجة كبيرة عزل على إثرها وزير الإعلام المبتدع وبعض رفاقه من غلاة المُكَفِّرَة، ربما يتفاءل بعض الناس بهذا الإجراء، إلا أن إصرار «عبد الله» و«حامد» على أن تكون إمرة الديوان لأبي عبد الله الأسترالي -نائب «أبي حكيم» المعزول- الذي على المنهج البدعي نفسه يجعل المتأمل في حيرة، بل يقْرُب ما في صدره من أن يكون يقينًا: وهو أن القيادة مُصرَّة على أن تكون للغلاة أَزِمَّة الأمور في الجماعة، أو على الأقل في هذا الديوان الذي يعتبره «آل بغداد» واجهة الدولة، وهو أهم الدواوين عندهم هو و«ديوان الأمن».

نعم ألغي البيان، ولكن بقي مروجوه، والذَّابون عنه، والمحاربون لمخالفيه، بقي على إمرة «ديوان الأمن» الشخص نفسه الذي حارب كل من كان يخالف البيان، بقي، ولكن تحول دوره إلى محاربة كل من يعتقد مضمون البيان.

ألغي البيان، ولم تأخذ السلسلة حقها في النشر بعد أن وصل البيان إلى كل سرية في جيش الجماعة.

ألغي البيان، ولكن ترك عصبة الجهل والضلال في «ديوان الإعلام» يؤلفون ردودًا على السلسلةِ وينشرونها حتى بلغ ردهم على السلسلة إلى بعض المسؤولين في خراسان المبايعين للبغدادي هناك.

فعلى العلن يلغي البغدادي بيان البدعة، وفي السر تجري المراسلات بالرد على السلسلةِ والتمسك بمحتوى البيان البدعي بين «ديوان الإعلام» و«ولاية خراسان».

ألغي البيان، ولكن بقي «عبد الناصر» الذي ختم على البيان وكَفَّر شيوخ الدولة كالقحطاني والبنعلي -رحمهما الله- آمنًا لا يحاسبه أحد.

أُلغي البيان، وأُقِرَّت السلسلة، ولكن نال كاتبيها النَّكالُ بالإقصاء والعزل والسجن والقتل.

تظاهر «آل بغداد» بإلغاء البيان، ولكنهم ضربوا صفْحًا عن الدماء التي أريقت بسببه؛ أعني العمليات الأمنية التي كانت ولا تزال تطال العوام خارج مناطق سيطرة البغدادي؛ بحجة أنَّا لا نؤصل الإسلام في ديار الكفر الطارئ؛ بحسب البيان البدعي.

قابلتُ في «غرانيج» أحد الإخوة الذين أعرفهم؛ فقلت له: «أين تعمل الآن؟»، فقال: «في المخابرات العسكرية[2]»، وأخبرني أنه مستاء جدًّا بسبب إحدى العمليات الأخيرة: إذ نفَّذ شاب بسيارة مفخخة على إحدى حواجز الأكراد، وكان عليه جنديان أو ثلاثة فقتلوا، ولكن راح ضحية هذه العملية قرابة مائتين من عوام المسلمين بين قتيل وجريح، وهذه العملية بعد إلغاء البيان البدعي!، فهل بالفعل تراجع البغدادي عن هذه العبارة: «ومنهم: من نَسب إلى

---

(2) **المخابرات العسكرية**: مفصل مسؤول عن العمليات خارج مناطق سيطرة الجماعة.

الدولة أنها تؤصل الإسلام في ديار الردة (الكفر الطارئ)، وهذا كذبٌ على الدولة الإسلامية ومحض افتراء»[3]؟!.

ألغي بيان «عبد الناصر» و«الودعاني»، وتظاهر «آل بغداد» بالتراجع عنه، ولكنهم لم يتراجعوا عن غلوهم في مسائل كثيرة يأتي سردها في غير هذا الموضع -إن شاء الله-.

تظاهر «آل بغداد» بإلغاء البيان وإقرار السلسلة، وبقي أمير الإعلام «أبو حكيم الأردني» على اعتقاده ومعاداة السلسلة، وشُكِيَ ذلك لبعض المسؤولين الكبار؛ فقال: «إن الخليفة لم يجعل هذه السلسلة ليلزم بها أحدًا، وليعتقد أبو حكيم ما شاء، ولكن ليجعله في نفسه».

لم يستقر لأهل السنة سلطان أكثر من ستين يومًا ثم عزلوا وأُلغي «مكتب البحوث والدراسات» وعاد الأمر إلى ضبابيته وتعتيمه؛ فلم نعد نفهم البغدادي مع من؟

هذا هو السكوت الثاني، ولكن لا يحتمل هذه المرة أن القيادة ليس لها عقيدة في المسائل المتنازع فيها؛ فقد حصل من المناظرة أمام البغدادي ما فيه بلاغ مبين.

لم تأخذ السلسلة حقها في الاعتناء كما أخذ تعميم البدعة، ووجدناها تبث على «إذاعة البيان» في مواعيد متفرقة غير منتظمة؛ حتى لا يتمكن أحد من متابعتها: فهي سِتُّ حلقات، كل يوم تخرج حلقة في موعد غير موعد الأمس، وبحسب جلوسي مع الشيخ أبي يعقوب المقدسي رحمه الله كانت السلسلة تسع حلقات لا ست؛ فمنع الإعلاميون نشر الحلقات الثلاثة البواقي وأقرهم

---

(3) ﴿لِيَهْلِكَ مَنْ هَلَكَ عَنْ بَيِّنَةٍ وَيَحْيَى مَنْ حَيَّ عَنْ بَيِّنَةٍ﴾، للجنة المفوضة (ص: 4)، صَدر برقم: هـ8-ت-31، بتاريخ: (1438/8/21 هـ - 2017/5/17 م).

«الحُجاج» على ذلك، وقد اطلعت على الحلقات الثلاثة؛ فوجدت فيها كلامًا نفيسًا عن خطورة تكفير المسلم بغير حق؛ فأدركت سبب منع غلاة المكفرة لهذه الحلقات الثلاثة.

فهم يريدون فتح باب التكفير على مصراعيه، وألا يقيد بقيد، وألا يضبط بضابط، بل طريقتهم تجرئة الناس على التكفير وتخويفهم من التوقف.

سُجِن كُتاب السلسلة: فسجن أبو محمد المصري سبعة وعشرين يومًا وهكذا أبو يعقوب المقدسي ثم تلطفوا معه وقالوا: «إنما كان إحضارًا ولم يكن سجنًا»، وها هو كاتب السلسلة يُغَيَّب في السجون، وتشاع عنه الأكاذيب، ولا يدرى عن حاله، ثم يقتلونه ويزعمون أنه قتل بقصف التحالف الصليبي، وها هو قارئ السلسلة يُسجن مرة أخرى في مشهد مُهين جدًا لا يعرف للكبير توقيرًا، ولا لحامل العلم تبجيلًا، ولا للمريض تقديرًا؛ فيئول أمره إلى أن يُسجن في سيارة «فان» بعد ضياع كل الأراضي التي كانوا يسيطرون عليها؛ فلم يعد لهم سجن يذلون به عباد الله إلا هذه السيارة، ثم قتلوه بعد ذلك؛ فنسأل الله أن يتقبله في الشهداء وجميع من قتلهم الأمنيون ظلمًا.

إن ألوان الأذى بالسجن والمطاردات والطعن والتشهير تصيبُ طلبة العلم الكاتبين للسلسلة وغيرهم، في حين يَنعت والي «البركة» أبا حكيم بأنه من رجالات الدولة، مع أنه يعترف أنه من الغلاة، أو قل: يخدعنا بهذه الكلمة.

عاد طلبة العلم إلى التهميش والقهر، وأهل البدع أو من يدعمونهم ويعادون خصومهم في أعلى المناصب.

تزعم الدولة توقير العلم وأهله، وتعظيم السنة ونشرها، ثم إذا حملةُ الشريعة من أهل السنة مبتَلون في سلطانها؛ فهذا معزول، وهذا طريد، وهذا هارب، وهذا معتقل، وهذا مقتول، وهذا خائف يترقب.

ولنا وقفة متأنية مع ما يُرَوَّجُ في سلطان البغدادي من عقائد فاسدة غالية في التكفير والدولة لا حراك لها تجاه هذه الأفكار، وهذه الأفكار مثل: تكفير كل من يحمل السلاح ضد النظام وإن لم يكن ديمقراطيًّا ولا عَلمانيًّا ولا مظاهرًا على المسلمين، فقط لأنه ليس مع الدولة، وتكفير من يستخرج جواز سفر أو يحمل هوية في بلاد الطواغيت، وتكفير الموظفين بالعموم من غير تفصيل، وتكفير من يطلب الشفاعة من الاستشهادي ونعت الاستشهادي الذي تطلب منه الشفاعة بالطاغوت، وتكفير جملة من علماء المسلمين من الأموات والأحياء من الأحرار والأسرى، وتكفير جملة من قادات الجهاد السابقين، وتكفير الناس خارج نطاق الدولة الضيق بالعموم، أو التوقف في الناس خارج هذا الشريط، وغيرها من عقائد الغلو الفاسدة التي تتبنى الدولة بعضها، وتسكت عن بعضها، ولعل هذا له حديث مستقل -إن شاء الله-.

فإن قلتَ -أيها القارئ الكريم-: «إن (آل بغداد) لا يصرحون بهذا!»، قلتُ لك: ولكن يسكتون عنه في حين لا يسكتون عن سب البغدادي أو مجرد الإنكار العلني عليه، ولا سب «عبد الله»، فمن يكفر النووي رحمه الله تسكت عنه الدولة، بل توليه أعلى المناصب، ومن يسب «عبد الله» من غير تكفير يصب عليه ألوان الأذى ويجلد أربعمائة جلدة بتهمة الطعن في قيادات الدولة، وحين سئل بعض الأمنيين فقيل له ما معناه: «كيف تجلدون من يسب (عبد الله) وينعته بالكلب أربعمائة جلدة، وتتركون من ينعت علماء الإسلام كالنووي وابن حجر -رحمهما الله- بالكفر، بل يجعلون في أعلى المناصب؟!»، قال الأمني: «هذا مو شغلنا».

فالمسألة ليست مسألة عقيدة وحرقة على الدين -كما يحاول بعضهم توصيفها بهذا-، بل هي مسألة خضوع تام لآل بغداد.

ثم اعلم -أيها القارئ الكريم- أن «آل بغداد» لا يتحركون إلا ضد من يعتقد تكفير الدولة، أو له نشاط عسكري ضدها، أو عنده مجرد رغبة أو كلام في ذلك الشأن وإن لم يكن تكفيريًّا، إذًا فالمعركة مع الخوارج في سلطان الدولة ليست إلا معركة سياسية خالصة تجاه أناس يهددون سلطان «آل بغداد» ويسعون في نزع الملك عنهم، وليست معركة اعتقادية بين أهل السنة وأهل البدعة، ولو كانت هذه المعركة تنحى نحو هذا الاتجاه لكنتَ رأيت الدولة تحارب وزراءها الذين ينتهجون مناهج قريبة من تلك التي يحاربونها، لكن لما كان هؤلاء من رجالات الدولة -على حد وصفهم- تحملوا منهم غلوهم، ولم يتحملوه من أولئك الذين ليسوا من رجالاتها ويريدون الوثوب عليها.

كل هذه التناقضات الظاهرة -وأمثالها كثير- تجعلنا نقول: إن من السذاجة أن يظن ظانٌّ أن الغلو كان صفحة من صفحات الجماعة، وقد طواها زعيمنا الملهم بإلغاء التعميم البدعي، ورجع إلى حظيرة السنة.

ولا يكون مستغربًا أن نقع في الحيرة تجاه كل هذه التناقضات والانحرافات والضلالات؛ فنسأل القيادة سؤالًا صريحًا جريئًا: هل تراجعكم عن بعض المواقف البدعية، وإظهاركم لبعض المقالات السُّنِّيَّة التي تضاد منهج الخوارج؛ هل هذا لوجه الله، أم هي مجرد تقية؟

أخي الكريم عندي لك توصيات مُسْتَعجَلَة جدًّا:



أولًا: لا تقلد أحدًا ولا تتبع أحدًا إلا إن أتاك بدليل شرعي واضح وبمن سبقه إلى هذا الفهم من السلف الصالح وخاصة في مسائل العقيدة، وخاصة في مسائل التكفير التي يترتب عليها حل الدماء والأموال.

ثانيًا: لا تثق فيما يسمى بـ«منهج الدولة»؛ فإن الدولة أقل ما يقال في منهجها أنها متخبطة جدًّا، متقلبة فكريًّا؛ فشأن العقيدة فيها شأن أي شيء آخر يخضع للمصلحة السياسية.

ثالثًا: اعلم أن أمراء الدولة لا دراية لهم بأحكام الشرع الحنيف، وهم في الوقت نفسه معادون جدًّا لطلبة العلم؛ فلا ثقة فيمن يعادي منائر الخير ومشاعل الهدى.

رابعًا: لا تجعل دينك عرضة للتغيرات السياسية، وانتقال المناصب؛ فكلما استلم زمام الأمور رجل حملك على عقيدته.

خامسًا: اعلم أن الله تعالى سائلك غدًا عن كلامه المنزل، وكلام النبي الكريم ﷺ وأقوال الصحابة والتابعين لهم بإحسان، ولن يسألك سبحانه عما يسمى بـ«منهج الدولة».

سادسًا: لا تتعصب لأحد غير النبي ﷺ.

سابعًا: لا تنخدع بالشعارات البراقة، ولا يخيفنك الإرهاب الفكري.

ثامنًا: لا تكن إمعة؛ فتجعل عقيدتك كعقيدة الناس، فكلما غيروا غيرت، وكأن العقيدة كالموضة.

تاسعًا: اعلم -حبيبي في الله- أن عداوة الدولة للرجل ليست علامة على فساده، بل قد تكون علامة على صلاحه، وهذا هو الغالب، واعلم أن رضا الدولة عن الرجل ليس علامة على صلاحه، بل قد يكون فاسدًا وهذا هو الغالب.

عاشرًا: اعلم -أيها القارئ الكريم- أن مخالفة الدولة ليست ناقضًا من نواقض الإسلام.

﴿**فَسَتَذْكُرُونَ مَا أَقُولُ لَكُمْ وَأُفَوِّضُ أَمْرِي إِلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ بَصِيرٌ بِالْعِبَادِ**﴾ [غافر: 44].

كتبه:

أبو عيسى المصري

الجمعة 14 شعبان 1440 هـ - 19 أبريل 2019 م

* * *

1440 هـ | 2019 م

